

أمواج المتوسط



مجلة خطة عمل البحر المتوسط / العدد ٥٥

البحر يستحق صوتنا

المعالم البارزة للاجتماع الرابع عشر
للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة

إحساس بالملكية



يندرج المتوسط في عداد أبرز الأقاليم في العالم من حيث التنوع الثقافي والإيكولوجي. ويغري مناخه الطيب بالاستيطان. كما وأن ثلث السياح في العالم يتدافعون للوصول إلى شواطئه.

وإلى جانب ذلك فإنه بحر خاص يواجه تحديات فريدة. ويحيط بهذا البحر شواطئ أوروبا. والشرق الأوسط. وأفريقيا ما يضيف عليه طابعاً سياسياً. واقتصادياً. وجغرافياً معقداً. وقبل ثلاثين عاماً نشأت خطة عمل البحر المتوسط. وأسهمت في دعم برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. والذي يضم الآن ١٨ إقليمياً وأكثر من ١٤٠ من الدول والأقاليم الساحلية.

وشكلت مبادرات هذه الخطة منارة للكثير من البرامج الأخرى للبحار الإقليمية. ووفرت الإرشاد لجدول أعمالها. واضطلعت بدور أساسي في إنشاء أكثر من ١٢٠ منطقة

محمية وفي وضع أربع خطط للعمل لحماية الأنواع المهددة بالخطر. وأرست الخطة صلات وثيقة مع الهيئات الإقليمية الأخرى بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأوروبا. واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعتين للأمم المتحدة. والبنك الأوربي للإنشاء والتعمير. والمجلس العام لمصايد الأسماك في المتوسط. وشكلت السلطة القانونية لهذه الخطة. المتمثلة في اتفاقية برشلونة. نموذجاً تقتدي به الاتفاقيات الإقليمية المماثلة الأخرى.

وما كان للجنة عمل المتوسط أن تحقّق الكثير من إنجازاتها لولا الاستثمارات المالية التي وظفها مرفق البيئة العالمية. وساعد هذا المرفق الخطة على تعزيز جهودها في مختلف أنحاء البحر المتوسط لترويج الملكية الوطنية لخطة العمل واتفاقية برشلونة. وتعتبر هذه الملكية عنصراً حيوياً لنجاح أنشطة البحار الإقليمية على المدى البعيد في كل مكان.

الدكتور Klaus Toepfer

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

البحر يستحق صوتنا

المعالم البارزة للاجتماع الرابع عشر
للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة

٢	مقدمة: إحساس بالملكية بقلم Klaus Toepfer
٣	وجهة نظر: خطة عمل البحر المتوسط على مفترق الطرق بقلم Paul Mifsud
٥	فصل جديد من فصول التعاون بقلم Janez Podobnik
٦	إدخال البحار الإقليمية في القرن الحادي والعشرين بقلم الدكتورة Veerle Vandeweerd
٧	التزام إيطاليا بإزاء خطة عمل البحر المتوسط بقلم الدكتور Corrado Clini
٨	إعلان بورتوروز
١١	خطة عمل البحر المتوسط والمفوضية الأوروبية تعززان علاقات الشراكة بينهما
١٢	استراتيجية للحفاظ على جودة الحياة واستقرارها في المتوسط
١٤	خطط العمل الوطنية: ضوء أخضر للحد من التلوث
١٥	حماية التنوع البيولوجي في المتوسط
١٦	توصيات: الشراكة. والرؤية. والمساءلة
١٩	شاباسون يتلقى وسام خطة عمل البحر المتوسط
١٩	جائزة البحر المتوسط للبيئة
١٩	مستقبل مستدام للمتوسط
٢٠	لقطات من الاجتماع الرابع عشر للأطراف المتعاقدة



Morje potrebuje naš glas
The sea deserves our voice

شعار الاجتماع الرابع عشر للأطراف المتعاقدة

مجلة خطة عمل البحر المتوسط

أمواج المتوسط

العدد ٥٥ / آذار / مارس ٢٠٠٦

رئيس التحرير: Nikki Meith

الترجمة: Louay Marouf

التصميم / الإخراج: Maximedia Ltd

تصميم النسخة العربية: Mowia Ahmed

صورة الغلاف: Marko Prem

الطباعة: Progress Press Ltd., Malta

الرقم البريدي: ٤٠٢٤٠١٠٥ ISSN

تصدر مجلة أمواج المتوسط عن وحدة التنسيق التابعة لخطة عمل المتوسط باللغات العربية، والإنكليزية، والفرنسية، وتعتبر مجلة مصدراً غير رسمي للمعلومات ولا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية لخطة عمل البحر المتوسط أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجوز إعادة نشر محتويات المجلة، فيما عدا صورها، دون إذن لأغراض غير التجارية لا غير مع ضرورة الإشارة إلى المصدر وبرجود الناشر للنسخة من أي مطبوع بعيد نشر البناء المجلة، ومقالاتها، ومغالاتها. ولا تعتبر تسمية الكيانات الجغرافية بطريقة عرض المواد عن أي مهمما كان من جانب الناشر فيما يتعلق بالموقع القانوني للشار أو الأقاليم، أو المناطق أو فيما يتصل بسفطاتها أو بتعيين حدودها أو تسميتها.



United Nations Environment Programme
Mediterranean Action Plan
48, Vassilios Konstantinou Avenue
11635 Athens, Greece
Tel: 00 30 210 72 73 100
Fax: 00 30 210 72 53 196/7
E-mail: unepmedu@unepmap.gr

طبعت على ورق مجلس رعاية الغابات الخالي من الكلور



خطة عمل البحر المتوسط على مفترق الطرق

أتاح مؤتمر بورتو روز الفرصة لي. ولأول مرة منذ أن تسنمت منصبى كمنسق لخطة عمل المتوسط. أن أحدث أمام اجتماع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة. ويسعدني أن أعلن أن هذا المؤتمر شكّل منعطفًا هامًا على طريق هذه الخطة في الذكرى الثلاثين لإنشائها.

وترجع أهمية هذا المؤتمر في جانب منها إلى ما تحقّق من نتائج هامة خلال السنتين اللتين انقضتا قبل انعقاده.

فلقد بدأ نفاذ اتفاقية برشلونة المعدلة وبروتوكول المنع وحالات الطوارئ الجديد في عام ٢٠٠٤. وأعدت استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة. واتفقت خطة عمل البحر المتوسط والمفوضية الأوروبية على برنامج عمل مشترك. وتم الانتهاء بنجاح من مشروع مرفق البيئة العالمية لتحديد الأعمال ذات الأولوية لوضع وتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للبحر المتوسط. وأقرت الشراكة الاستراتيجية لمرفق البيئة العالمية.

ومنذ اجتماع الأطراف المتعاقدة في كاتانيا. أعدت جميع بلدان البحر المتوسط خطط عمل وطنية للتصدي لمصادر التلوث البري. واستكملت استراتيجية تنفيذ بروتوكول المنع وحالات الطوارئ الجديد. ونُشر تقرير البيئة والتنمية.

وتواصل التقدم في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للتنوع البيولوجي. وأعد مشروع نص بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وتم تنفيذ تقييمات لخطة عمل البحر المتوسط. ومركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد. ومركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف. ونظمت جائزة لبيئة البحر المتوسط.

وتحقق تقدم أيضاً فيما يتعلق بوضع آليات لتنفيذ الأحكام الأخرى لاتفاقية برشلونة. بما في ذلك تلك التي تتناول قضايا المسؤولية والتعويض. والامتثال. والإبلاغ.



السيد Paul Mifsud منسق خطة عمل البحر المتوسط

وجهة نظر وجهة نظر



INFORAC

”...إن العملية ما زالت
جارية بقوة بعد
انقضاء ثلاثة عقود”

وفي نفس الوقت، تواصلت إقامة الشراكات ودعمها ولاسيما مع المفوضية الأوروبية، وكذلك مع البرامج والمنظمات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

وهكذا فقد وصلنا إلى بورتوروز بعد أن سوّي العديد من القضايا المهمة. وتمكنت الأطراف المتعاقدة من مناقشة برنامج العمل لفترة السنتين المقبلة على نحو ما أقره اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط. على أن الجزء الوزاري من المؤتمر ناقش أيضاً أربعة موضوعات هامة:

وأول هذه الموضوعات هو توجّه خطة عمل البحر المتوسط في المستقبل. وشكلت الآراء التي طرحت خلال المناقشات أساس اختصاصات الاجتماع الاستثنائي الذي سيؤدّي إلى وضع رؤية جديدة وإجاء استراتيجي للعقد القادم، بما يميّن خطة عمل البحر المتوسط من الاستجابة إلى تحديات التنمية المستدامة في البحر المتوسط. مع الأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة على المستويات الدولية، والإقليمية، ودون الإقليمية، ولاسيما داخل الاتحاد الأوروبي. وتحضرنى الآن بشكل خاص الاستراتيجية البحرية ومبادرة المفوضية الأوروبية لإزالة تلوث البحر المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠.

أما الموضوع الثاني فإنه عقب وضع استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة التي عرضت على الاجتماع للموافقة عليها، سيكون التحدي الرئيسي في السنوات القادمة هو تنفيذها ولاسيما على المستوى الوطني. وبالرغم من أنها إطار عمل واستراتيجية غير ملزمة، فقد وفر اجتماع بورتوروز دعماً سياسياً قوياً من أجل تنفيذ أهدافها، وتوجهاتها، وأعمالها المقترحة.

والموضوع الثالث هو موافقة مؤتمر بورتوروز على خطط العمل الوطنية للتصدي للتلوث من مصادر برية، واتسم ذلك بالأهمية البالغة في ضوء الشراكة الاستراتيجية الجديدة للنظام الإيكولوجي البحري الكبير للبحر المتوسط الذي وافقت عليها أمانة مرفق البيئة العالمية.

وتناول البند الأخير في جدول أعمال الجزء الوزاري مسألة التنوع البيولوجي. وشهد المؤتمر الموافقة على الاقتراحات المتعلقة بالمبادرات المنسقة لحماية فقمة البحر المتوسط كنوع نادر على وشك الانقراض.

وأخيراً أقر المؤتمر إعلان بورتوروز الذي يوفر أهدافاً استراتيجية لاعتماد استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، وتنفيذ خطط العمل الوطنية، وتوجه خطة عمل البحر المتوسط في المستقبل، وصيانة فقمة البحر.

واليوم، وبعد ثلاثين عاماً من إطلاق اتفاقية برشلونة لخطة عمل البحر المتوسط، يندرج ٢١ بلداً من بلدان حوض البحر المتوسط، إلى جانب الجماعة الأوروبية، في عداد الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة. إن حقيقة أن العملية ما زالت جارية بقوة بعد انقضاء ثلاثة عقود هي إنجاز في حد ذاتها. لقد بينت خطة عمل البحر المتوسط أن بلدان إقليم المتوسط يمكنها العمل معاً لفائدة هذا الإقليم، وأن البيئة يمكن أن تقوم بدور عامل توحيد لاتخاذ إجراءات منسقة بشأن الشواغل المشتركة. إن من الواجب بذل كل جهد ممكن لضمان استدامة هذه العملية، وتعزيز القوة السياسية لخطة عمل البحر المتوسط، وجعلها أكثر فعالية وأهمية بالنسبة لبلدان الإقليم، ودعم الإحساس بالصدقة والتعاون الذي يميز على الدوام العلاقات ضمن هذه الخطة.

السيد Paul Mifsud

منسق خطة عمل البحر المتوسط



H.E. MR JANEZ PODOBNIK

فصل جديد من فصول التعاون

إن المبادرة المثالية التي أنشأت خطة عمل البحر المتوسط وتقليدها طوال ثلاثين عاما تمثل دون شك جسراً وجزءاً مهماً للتاريخ الذي نتقاسمه. لقد اتخذت جميع الدول الساحلية للبحر المتوسط في الاهتمام بالحفاظ على موارد بحرية صحية هي أساس الاقتصاد الإقليمي وحمل الآثار الثقافية المهمة (بالمعنى المادي والاجتماعي والذهني).

وللأسف، تتعرض المناطق البحرية والساحلية إلى تغييرات مكثفة أكثر فأكثر نتيجة لضغوط وتأثيرات التنمية الموجهة نحو القطاعات. وتدهور نوعية الحياة مما يضر جميع من يعيشون هناك. وتؤدي الاتجاهات أعلاه إلى استنتاج أن الدور الذي تقوم به خطة عمل البحر المتوسط في تنفيذ السياسة الإيمائية لدول البحر المتوسط ضعيف ويمكن بالتأكيد أن يكون أقوى. ومع ذلك، دون خطة عمل البحر المتوسط ستكون حالة البيئة البحرية والمناطق الساحلية أسوأ بالتأكيد. ما لم تكن أكثر تدهورا.

والحقيقة أن دور خطة عمل البحر المتوسط يتحدد بناء على أعمال أعضائها. الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة. فعلى عاتقنا نحن. المجتمعون هنا في الاجتماع العادي الرابع عشر للأطراف المتعاقدة في بورتوروز. تقع مسؤولية تحسين المناهج والممارسات الماضية.

وتعتقد سلوفينيا أن التشاور والتعاون وتنسيق الخطط الإيمائية هي الطريقة الوحيدة لتحقيق التنمية المستدامة وإبلاء الاهتمام باستخدام الموارد البحرية المشتركة. إن التعاون وخطط التنمية الشاملة على المستوى دون الإقليمي مسألة رئيسية مهمة للتنمية العامة والتقدم في المنطقة.

وخلال فترة الرئاسة لمدة السنتين، ستعمل سلوفينيا على دعم التعاون على جميع الأصعدة لتحقيق التنمية المستدامة في البحر المتوسط. ونرى فرصا كبيرة في البحث عن التآزر في ميدان الإدارة الشاملة للموارد البحرية. إن نوعية العمل الذي تم حتى الآن والمواد التي صيغت في إطار عملية برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط وكذلك برامج الاتحاد الأوروبي تمكننا من تحقيق تلك الأهداف. ولهذا نعتقد أنه ليس من قبيل الصدفة المحضة أن ينعقد الاجتماع العادي الرابع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة عشية الذكرى الثلاثين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط وأن يتوافق انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي مع الذكرى العاشرة للشراكة الأوروبية المتوسطية في نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر في برشلونة. وعلى كاهلنا نحن. المجتمعون هنا في بورتوروز. تقع مسؤولية الأجاز الإيمائي الذي يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة في سواحل البحر المتوسط لنا ولأجيال المستقبل. وأمل أن يعكس إعلان بورتوروز الروح الضرورية للعمل.

مقتطفات من كلمة

وزير البيئة والتخطيط المكاني لجمهورية سلوفينيا

صاحب السعادة السيد Janez Podobnik

إدخال البحار الإقليمية في القرن الحادي والعشرين

يحق للبحار الإقليمية أن تفخر بالأجازات الكثيرة خلال السنوات الثلاثين الماضية. حيث يمثل البحر المتوسط مثالا مشرقا. ولكن هناك تحديات فعلية. فخلال سنوات. كان برنامج البحار الإقليمية جوهرة في تاج برنامج الأمم المتحدة للبيئة. [...] دعونا نكون أمناء مع أنفسنا. لم تكن البحار الإقليمية دائما في مركز صدارة نمو برنامج الأمم المتحدة للبيئة. بالرغم من أنها تصدرت تطور البرنامج في مراحلها الأولى: البيئة من أجل التنمية. وهذا هو مفترق الطرق الذي نحن فيه الآن: كيف ندخل البحار الإقليمية في القرن الحادي والعشرين، والتحرك بها أبعد من ميدان البيئة المجردة إلى ساحة التنمية المستدامة. دون أن نهدف إلى احتواء الجميع. حيث أن طابع احتواء الجميع. أن تكون متفرقة ويشوبها الضعف ولا تحق أي تأثيرات حقيقية.

لقد بدأت خطة عمل البحر المتوسط العملية منذ سنوات مضت. ومن المأمول أن تعطي المناقشات الوزارية في هذا الاجتماع. بناء على الوثائق المتاحة. دفعة إلى الأمام - وهو ما نسميه "إدخال البحار الإقليمية في القرن الحادي والعشرين". [...]

بالرغم منجازات خطة عمل البحر المتوسط والعاملين الفاعلين الآخرين في المنطقة. وبالرغم من الخطوات الكبيرة في الإدارة البيئية المتحققة في جميع البلدان المطلة على البحر. مازالت مستويات التلوث مرتفعة ويتواصل تدهور السواحل. وللتصدي لهذا. أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة تهدف إلى إزالة تلوث البحر المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠ وهي مبادرة عظيمة ومطلوبة ومكلفة دون شك. ويمكن لخطة عمل البحر المتوسط وأمانتها وينبغي أن تساهم في هذه المبادرة بطريقة استباقية وفعالة. وإحدى الطرق تبدو واضحة. البناء على ما أجزه مديول. وتجري حاليا مناقشات في مرفق البيئة العالمية لبدء شراكة استراتيجية مع تركيز على الاستثمار في مكافحة التلوث - شراكة ذات استثمار يبلغ أكثر من ٧٥ مليون دولار أمريكي مع إمكانية أن يرتفع إلى أكثر من ٢٢٥ مليون دولار أمريكي في استثمارات عملية. إن المشروع الجديد لمرفق البيئة العالمية هو حول إعادة تأهيل النظام الإيكولوجي للبحر المتوسط ودعم قدرة جميع الشركاء على فعل ذلك.

وختام أمانة خطة عمل البحر المتوسط إلى القيام بدور نشط في وضع هذا المشروع وتنفيذه. بما في ذلك الوساطة في الشراكات الإقليمية. ويتعين على خطة عمل البحر المتوسط. مثل جميع البحار الإقليمية. في تعاونها مع مرفق البيئة العالمية. أن تتحرك أبعد من التحليل التشخيصي العابر للحدود وتخطيط العمل الاستراتيجي لتكون شريكاً حقيقياً في الاستثمار والعمل. [...]

إن إزالة التلوث ينبغي أن تمتد من قمم الجبال إلى البحار وأن تبدأ على الأرض. إن الحلول الجاهزة لم تعد تحق التأثير المطلوب. إن استخدام مناهج النظام الإيكولوجي في إدارة الأنشطة البشرية هو أحد أعمدة الاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي. وهي استراتيجية ساهمت فيها أمانة خطة عمل البحر المتوسط. إن ترجمة هذه الاستراتيجية إلى أعمال هو التحدي الذي ينتظرنا. [...]

يتطلع برنامج البحار الإقليمية العالمي إلى هذه المنطقة من أجل القيادة وانتقال البرنامج إلى المرحلة القادمة. ونذكر أن هناك تحديات كثيرة ولكن هناك أيضا فرصا كثيرة. وإذا لم تكمل جهود هذه المنطقة بالنجاح. فأى منطقة يمكن أن تنجح؟

إننا نحتاج إلى رؤية واضحة يشترك فيها جميع العاملين في المنطقة. وعلينا أن نتعرف على حدودنا ونركز على التداخلات المستهدفة. ونحتاج إلى استخدام ودعم قوة خطة عمل البحر المتوسط. بما في ذلك دورها كمنبر للسياسات. لكي ننخرط في العمل المشترك. [...]

لقد كانت خطة عمل البحر المتوسط أهم برنامج لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ ٣٠ سنة مضت. ولذا أدعوكم الآن أن تصبحوا أهم برنامج مرة أخرى.

مقتطفات من كلمة الدكتورة Veerle Vandeweerd

رئيسة برنامج البحار الإقليمية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منسقة برنامج العمل العالمي نيابة عن الدكتور Klaus Toepfer المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة



DR VEERLE VANDEWEERD

من منصة الخطباء من منصة الخطباء



الدكتور Corrado Clini

INFOBRAC

التزام إيطاليا إزاء خطة عمل البحر المتوسط

لقد كانت فترة السنتين للرئاسة الإيطالية لاتفاقية برشلونة حاسمة في زيادة الوعي فيما بين الأطراف المتعاقدة بشأن الحاجة إلى دعم الابتكار التكنولوجي والتعاون البيئي الدولي. من خلال مجتمع الأعمال والمجتمعات المحلية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والمجتمع المدني. بهدف تحقيق النمو الاقتصادي " المستدام " في بلدان جنوب البحر المتوسط. [...]

ونحتاج إلى المرونة والقدرة على تكيف خطة عمل البحر المتوسط في سياق متعدد الأطراف يتطور دائماً : فمن مبادرة جديدة اقترحتها المفوضية الأوروبية بشأن إزالة تلوث البحر المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠ إلى مبادرة مرفق البيئة العالمية بشأن فرص الشراكة الاستراتيجية. وهناك ضرورة لكي تضم خطة عمل البحر المتوسط صفوفها وتقيم شراكة مع المؤسسات الرئيسية الأخرى في المنطقة مثل مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية.

لقد بدأت الحكومة الإيطالية العمل بهذه الطريقة لتعزيز مفهوم الشراكة بين المؤسسات العامة الوطنية والدولية والقطاع الخاص. [...]

لقد واجهنا التحدي الذي جعل إيطاليا. باعتبارها بلداً عضواً في مجموعة الثمانية. تلتزم بواجبات ثقيلة أكثر من بلدان جنوبي البحر المتوسط. ويتطلب هذا أعمالاً ملموسة لنقل المعرفة ولدعم قدرة الإدارة المحلية على إدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وبمعنى آخر. لقد ألزمتنا أنفسنا بوضع مشروعات على نحو مشترك للتنمية طويلة الأجل. وفي الختام. أمل أن تسمح هذه الأيام بإحراز تقدم كبير وملحوس على طريق تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

مقتطفات من كلمة الدكتور Corrado Clini المدير العام
لوزارة البيئة والأراضي في إيطاليا

معالي السيد JANEZ PODOBNIK
مع الوزراء وبقية رؤساء الوفود
والمنظمات المشاركين في مؤتمر
الأطراف المتعاقدة في بورتو روز.



INFOBRAC

إعلان بورتوروز



INFOIRAC

إن استراتيجية البحر المتوسط
للتنمية المستدامة تمثل فرصة
لبلدان البحر المتوسط لإحراز
تقدم مستدام في حماية البيئة
والتقدم الاجتماعي والثقافي
بطريقة مستدامة، ومن ثم
المساهمة في إحلال السلام
والاستقرار والأزدهار المشترك في
المنطقة



إن استراتيجية البحر المتوسط
للتنمية المستدامة ليست
أمرًا يهم خطة عمل البحر
المتوسط والأطراف المتعاقدة
فحسب، بل وأيضاً كل الجهات
الفاعلة والأطراف المؤثرة الأخرى
من القطاع الخاص والمجتمع
المدني والمجموعات الرئيسية
الأخرى، إلى جانب المؤسسات
الإقليمية والدولية ذات الصلة؛
وتوفر هذه الاستراتيجية
فرصة ممتازة للاضطلاع بجهود
منسقة وإحراز تقدم مشترك

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط وبروتوكولاتها (اتفاقية برشلونة)، المجتمع في بورتوروز، سلوفينيا، في الفترة ١١ - ٨ تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٥، في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط:

إذ تستذكر أن حكومات دول البحر المتوسط والجماعة الأوربية قد اعتمدت عام ١٩٧٥ خطة عمل البحر المتوسط لمساعدة حكومات البحر المتوسط على تقييم التلوث البحري ومكافحته، وصياغة سياساتها البيئية الوطنية، والنهوض بقدرتها على تحديد خيارات أفضل للأطراف البديلة من التنمية وتحسين استخدام الموارد وترشيده؛
وإذ تقر بالمساهمة القيمة التي قدمتها اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها في النهوض بنوعية البيئة البحرية وترويج التنمية المستدامة في البحر المتوسط؛

وإذ تقر بأن خطة عمل البحر المتوسط كانت على مدى العقود الثلاثة الماضية أداة بارزة في التغيير والتقدم فيما يتصل بالمسائل البيئية في البحر المتوسط؛

وإذ تستذكر أن عام ٢٠٠٤ شهد سريان مفعول اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط وبروتوكولاتها (اتفاقية برشلونة المعدلة) والبروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ (بروتوكول المنع والطوارئ)؛

وإذ تشير إلى وجوب تحقيق تآزر بين استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة والعناصر الأخرى لخطة عمل البحر المتوسط، من جانب، والاستراتيجية الأوروبية لصيانة وحماية البيئة البحرية وسياسة النقل البحري للاتحاد الأوروبي، من جانب آخر؛

وإذ تقر فوق ذلك بالجهود القيمة التي بذلتها أمانة خطة عمل البحر المتوسط، ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، وعناصر الخطة، ولاسيما مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء،

وإذ تسلّم بالمساهمات من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني طوال العملية التحضيرية لاستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة؛

وإذ تحيط علماً بنتائج واقتراحات الاجتماع العاشر للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (أثينا، حزيران / يونيو عام ٢٠٠٥)، ولاسيما النص المستكمل لاستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة وميثاق أثينا؛

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستويات الإقليمية، والوطنية، والمحلية تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان البحر المتوسط في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، وعقد الأمم المتحدة بشأن ثقافة التنمية المستدامة، وإعلان كاتانيا؛

وإذ تلاحظ بارتياح إقرار الشراكة الأوروبية المتوسطية، من خلال المؤتمر الثاني لوزراء البيئة (أثينا، تموز / يوليو عام ٢٠٠٢)، والمؤتمر السابع لوزراء الخارجية (لوكسمبورغ، أيار / مايو عام ٢٠٠٥)، بأهمية لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة واستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة بالنسبة لإدراج هذه القضية في كل جوانب الشراكة الأوروبية المتوسطية؛

وإذ تؤمن بأن ترويج التنمية المستدامة بشكل ضرورة حيوية لمجابهة التحديات الإنمائية في منطقة البحر المتوسط؛
وإذ تؤمن أيضاً بأن وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة هما خطوتان ضرورتان في ترويج العدالة والاستقرار والأزدهار المشترك، من خلال تعزيز أصول البحر المتوسط، والحد من أوجه التباين وتغيير الأنماط غير المستدامة من الإنتاج والاستهلاك، وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنهوض بحسن الإدارة على كل المستويات؛

فيما يتعلق باستراتيجية التنمية المستدامة، توافق على.

١- أن استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة تمثل فرصة لبلدان البحر المتوسط لإحراز تقدم مستدام في حماية البيئة والتقدم الاجتماعي والثقافي بطريقة مستدامة، ومن ثم المساهمة في إحلال السلام والاستقرار والأزدهار المشترك في المنطقة، وكذلك إيفاء الأطراف المتعاقدة بالتزاماتها في القمة العالمية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ والأهداف الإنمائية للألفية،

٢- أن استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة هي إطار استراتيجية تحدد أبرز التحديات والمبادئ والخطوات والتدابير لتوفير الإرشاد في ترويج وتنفيذ التنمية المستدامة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وكذلك في ترشيح التعاون الإقليمي والدولي، وتشجيع علاقات الشراكة الحيوية لصالح التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط،

٣- أن استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة ليست أمراً يهم خطة عمل البحر المتوسط والأطراف المتعاقدة فحسب، بل وأيضاً كل الجهات الفاعلة والأطراف المؤثرة الأخرى من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجموعات الرئيسية الأخرى، إلى جانب المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛ وتوفر هذه الاستراتيجية فرصة ممتازة للاضطلاع بجهود منسقة وإحراز تقدم مشترك.

٤- أن استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة هي إطار مرن يتيح التكيف مع التطورات البارزة، وإدماج القضايا الناشئة الحاسمة.

٥- أن تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة يتطلب إصلاحات مهمة في ميدان السياسات والمؤسسات بالإضافة إلى ثقافة حيوية للتغيير. ولاسيما فيما يتصل بالأخطاط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك.

٦- أن استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة تشكل إسهاماً أساسياً في تحقيق تصور 'الكل فائز' التفاعلي المستند إلى أوجه التضافر والإدارة الكفوءة والتنوع الثقافي في سبيل إرساء إقليم إيكولوجي ذي تطور مشترك ومصير واحد.

٧- أن تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة يتطلب تطبيق مبادئ متنوعة. بما في ذلك تلبية الاحتياجات الأساسية لكل المواطنين تمسحياً مع التزامات الأطراف المتعاقدة لتنفيذ الأهداف الإيمانية للألفية والترويج لثقافة التنمية المستدامة، والوصول إلى المعلومات، واستخدام نهج مشترك متعدد الأطراف المؤثرة واعتماد المبدأ الوقائي ومبدأ الغرم على الملوث / المستخدم، وكذلك المسؤولية العامة والمشاركة المتسمة في الوقت ذاته بالطابع التفاضلي. تقرر الأطراف المتعاقدة.

١- أن تعتمد استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة وأن تلتزم ببذل قصارى جهدها لتنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية. وتوجهاتها وتدبيرها المقترحة حسب الاقتضاء.

٢- أن تُعدَّ و/ أو تُحدَّث الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وأن تراعي في ذلك استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة مراعاة لائحة.

٣- أن تدمج مبادئ التنمية المستدامة في سياساتها الإيمانية والسياسات الأخرى ذات العلاقة وتشريعاتها. ولاسيما عبر التعديل الكافي للأطر القانونية وإجراء الإصلاحات في ميدان السياسات.

٤- أن تحشد وتوفر الوسائل البشرية، والتقنية، والمالية الكافية لتنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٥- أن تبين التزاماتها بتنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة من خلال ترويج ثقافة التنمية المستدامة في برامجها التعليمية:

١- أن تبدي بوضوح التزامها بتنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة عبر تحديد وتنفيذ مشروعات محددة وذات علاقة على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية، والمحلية.

٧- أن تجدد التزامها بتنفيذ مبادرات من النوع الثاني للبحر المتوسط للقيمة العالمية للتنمية المستدامة وأن تقترح أو تشارك بنشاط في وضع وتنفيذ مبادرات الشراكة التي تتناسب مع الأهداف والتوجهات والتدابير المقترحة لاستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة المعنية.

٨- أن تروج لآلية تشاور ولحملات زيادة الوعي بما يكفل توسيع نطاق الملكية، وتعزيز دعم الجهات الفاعلة المعنية. ولاسيما القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. لتنفيذها.

٩- أن تقيّم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة على المستويات الإقليمية والوطنية، باستخدام مجموعة كافية من المؤشرات. وأن تنقح هذه الاستراتيجية على النحو المناسب. خلال عامين إذا دعت الضرورة، وأن تخضعها لتقييم شامل وتستعرضها بعد خمس سنوات.

١٠- أن تطلب من الشركاء والجهات الفاعلة المعنية ووكالات التمويل على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، أن تراعي على النحو اللائق أهداف استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة. وتوجهاتها. وتدبيرها المقترحة، في برامجها التعاونية، وأن تساهم بنشاط في تنفيذ هذه الاستراتيجية والاستراتيجيات الوطنية ووضعها. حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بخطط العمل الوطنية.

إذ تشعر بالقلق من الأثر الكبير للتلوث البري على حالة البيئة البحرية والساحلية للبحر المتوسط ونظمها الإيكولوجية:

وإذ تدرك المساهمة المهمة لبرنامج العمل الاستراتيجي المعتمد عام ١٩٧٧، وخطط العمل الوطنية المتصلة به، وعملية الحد من التلوث الصناعي التي تقوم بها بلدان البحر المتوسط. بالنسبة لتنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

وإذ تؤكد من جديد توافق أهداف برنامج العمل الاستراتيجي مع أهداف الإستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي، وتوجيهات الاتحاد الأوروبي والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة:

وإذ تسلّم بالحاجة إلى إشراك كل الأطراف المؤثرة بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي وخطط العمل الوطنية ذات العلاقة:

وإذ تقر بأن عملية تنفيذ خطط العمل الوطنية، التي ستتطلب موارد مالية كافية. ستؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية على المستوى المحلي. وأن الشراكة المقترحة لمرق البيئة العالمية للنظام الإيكولوجي البحري الكبير ستساهم في تنفيذها:

وإذ تعي أنه مع بدء نفاذ بروتوكول المصادر البرية فإن الأمر سيقضي صياغة واعتماد خطة إقليمية ملزمة قانوناً تحتوي على تدابير للحد التدريجي من التلوث وجدولاً زمنياً لذلك. على أساس برنامج العمل

إن استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة تشكل إسهاماً أساسياً في تحقيق تصور "الكل فائز" التفاعلي المستند إلى أوجه التضافر والإدارة الكفوءة والتنوع الثقافي في سبيل إرساء إقليم إيكولوجي ذي تطور مشترك ومصير واحد



إن تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة يتطلب الترويج لثقافة التنمية المستدامة، والوصول إلى المعلومات، واستخدام نهج مشترك متعدد الأطراف المؤثرة واعتماد المبدأ الوقائي ومبدأ الغرم على الملوث / المستخدم، وكذلك المسؤولية العامة والمشاركة المتسمة في الوقت ذاته بالطابع التفاضلي





INFORAC

مع بدء نفاذ بروتوكول المصادر
البرية فإن الأمر سيقتضي
صياغة واعتماد خطة إقليمية
ملزمة قانوناً تحتوي على
تدابير للحد التدريجي من
التلوث وجدولاً زمنياً لذلك،
على أساس برنامج العمل
الاستراتيجي والتطورات
الدولية ذات العلاقة



[الأطراف المتعاقدة تقر]
المساهمة في تنفيذ المبادرة
المقترحة للشراكة الأوروبية
المتوسطة بمجرد الموافقة
عليها لإزالة تلوث البحر
المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠

الاستراتيجي والتطورات الدولية ذات العلاقة:

وإذ ترى أن برنامج العمل الاستراتيجي وخطط العمل الوطنية توفر أدوات مفيدة موجودة للمساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي المقترح للشراكة الأوروبية المتوسطية لإزالة تلوث البحر المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠.

تقرر الأطراف المتعاقدة

١- الموافقة على خطط العمل الوطنية وإدماجها في الخطط الإيمائية الوطنية واستراتيجيات التنمية الوطنية وخطط مكافحة التلوث بما في ذلك تدابير المنع والخفض. حسب الاقتضاء.

٢- تشجيع اشتراك جميع الأطراف المؤثرة في تنفيذ خطط العمل الوطنية ورصدها.

٣- حشد كل الموارد الضرورية لتنفيذ الكامل لخطط العمل الوطنية من خلال الميزانيات الوطنية العادية والأدوات المالية المبتكرة والتماسها من المؤسسات الدولية أيضاً.

٤- المساهمة في تنفيذ المبادرة المقترحة للشراكة الأوروبية المتوسطية بمجرد الموافقة عليها لإزالة تلوث البحر المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠، على أساس العمل الجاري وفي المستقبل خطة عمل البحر المتوسط. ولاسيما برنامج العمل الاستراتيجي وخطط العمل الوطنية.

وفيما يتعلق بصيانة فقرة البحر.

إذ ترى أن بروتوكول المناطق المتمتع بحماية خاصة والتنوع البيولوجي قد بدأ نفاذه في عام ١٩٩٩، و إذ تدرك الحاجة الملحة إلى تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لصيانة التنوع البيولوجي البحري والساحلي في منطقة البحر المتوسط الذي اعتمد عام ٢٠٠٣ بغية حماية التنوع البيولوجي للبحر المتوسط وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة:

وإذ تشعر بالقلق من اشتداد خطر انقراض فقرة البحر المتوسط الذي يرجع في المقام الأول إلى الأنشطة البشرية. وعمليات القتل المتعمد. وخسارة الموائل:

وإذ ترى أن إنعاش هذا النوع يعتبر تحدياً من التحديات البارزة القائمة أمام صيانة التنوع البيولوجي للبحر المتوسط: وإذ تلاحظ مع الارتياح قصص النجاح بشأن تكامل صيانة هذا النوع في العمليات الإيمائية المحلية:

وإذ تسلّم بضرورة توفير إطار قانوني مناسب وآليات تشاركية ملائمة لحماية وصيانة هذا النوع وموائله:

وإذ تقر بالحاجة إلى توافر أدوات تشغيلية كافية ذات موارد بشرية ومالية مناسبة لضمان الصيانة المستهدفة والإدارة الكفوءة:

تقرر الأطراف المتعاقدة.

١- أن تتخذ على وجه السرعة كل التدابير الضرورية لتنفيذ خطة عمل فقرة البحر المتوسط (Monachus Monachus) وأن تعزز تعاونها لتصحيح مسار انخفاض الفقرة.

٢- أن تتصدى بجديّة لمشكلة القتل المتعمد للفقمة المترافقة مع خسارة الموائل. وأن تقوم بذلك على نحو يتناسب مع الأوضاع الخاصة للمجتمعات المحلية، ويركز على الصيادين والأطراف المؤثرة الأخرى.

٣- أن تنشر المعلومات عن قصص النجاح المعنية المتعلقة بحماية الفقرة وتبادل الخبرات مع جميع الأطراف والجهات الشريكة الأخرى.

٤- أن تضع تدابير تشريعية وتنفيذية وتفرضها فيما يتعلق بصيانة فقرة البحر. بما في ذلك تدابير حافزة ومنظمة مع خطط إدارة تشغيلية كافية للأنشطة البشرية المستهدفة.

٥- أن تساهم في تنفيذ الأنشطة ذات العلاقة بالبلدان المعنية ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتع بحماية خاصة وشركائه من خلال التعاون الثنائي والمساهمات الطوعية.

وفيما يتعلق بتوجه خطة عمل البحر المتوسط في المستقبل.

إذ تقر بالحاجة. بعد مضي ١٠ أعوام. إلى استعراض دور خطة عمل البحر المتوسط ومهمتها بما يراعي التطورات الناشئة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المستويات الدولية والإقليمية:

وإذ تعتقد أن إرساء رؤية استراتيجية لخطة عمل البحر المتوسط يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط:

وإذ ترى أن النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها التقييم الخارجي لخطة عمل البحر المتوسط قد تشكل أساساً طيباً للبدء في تطبيق الإصلاحات الضرورية لتعزيز الدور المقبل للخطة في البحر المتوسط:

تقرر الأطراف المتعاقدة.

١- أن تطلب من أمانة خطة عمل البحر المتوسط صياغة بيان عن رؤية خطة عمل البحر المتوسط. مع اخذ تقرير التقييم الخارجي للخطة في عين الاعتبار.

٢- أن تدعو إلى عقد اجتماع استثنائي لجهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط لمناقشة الرؤية الجديدة لخطة عمل البحر المتوسط وتقديم توصيات عن توجه الخطة في المستقبل إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة في عام ٢٠٠٧.

اتفاقية خطة عمل البحر المتوسط والمفوضية الأوروبية

خطة عمل البحر المتوسط والمفوضية الأوروبية تعززان علاقات الشراكة



أطلقت خطة عمل البحر المتوسط والمفوضية الأوروبية برنامج عمل مشترك لتعزيز تعاونهما إزاء طائفة واسعة من قضايا البيئة والتنمية المستدامة في المتوسط.

وقد أقر المفوضون الأوروبيون نص البرنامج في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٥. وفي اليوم ذاته قام السيد Paul Mifsud منسق خطة عمل البحر المتوسط بالتوقيع على هذا النص في بورتوروز في سلوفينا. بينما وقعته في بروكسل السيدة Catherine Day المدير العام للمديرية العامة للبيئة في الاتحاد الأوروبي.

وتحمل الوثيقة عنوان "برنامج العمل للتعاون بين وحدة التنسيق التابعة لخطة عمل البحر المتوسط والمفوضية الأوروبية بشأن تعزيز التعاون بين الوحدة والمفوضية في ميدان البيئة".

ثلاث أولويات

ويتضمن البرنامج ثلاث أولويات محورية وسبعة مجالات للتعاون. وهذه الأولويات هي:

(١) عقد اجتماعات رفيعة منتظمة لتنسيق المسائل الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك;

(٢) توسيع الاتصالات بين المفوضية الأوروبية والمراكز السبعة للأنشطة الإقليمية لتنفيذ السياسات والتدابير البيئية

ضمن الاتحاد الأوروبي، وسياسة الجوار الأوروبي، والبلدان المرشحة الفعلية أو المحتملة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط;

(٣) تعزيز البعد البيئي للسياسات العامة وترويج التنمية المستدامة في البلدان المحيطة بالبحر المتوسط.

ويؤكد البرنامج على الروابط الوثيقة المزمعة بين أنشطة خطة



عمل البحر المتوسط والشراكة الأوروبية المتوسطية. وكذلك على الاستكشاف المتواصل لإمكانيات تمويل أنشطة الخطة في ظل الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي.

وتغطي مجالات التعاون الأساسية السبعة طائفة واسعة من الأنشطة المتعلقة، مثلاً، بمنع التلوث البحري الناجم عن المصادر البرية والأنشطة البحرية على حد سواء؛ وحماية التنوع البيولوجي، وترويج التنمية المستدامة، وتقانات الإنتاج الصناعي النظيف.

استراتيجية للحفاظ على جودة الحياة واستقرارها في المتوسط

يواجه البحر الأبيض المتوسط خطراً بالغاً يتمثل في فقد أصوله البيئية الأساسية، وخصوصاً الزراعة والسياحة، التي تشكل المرتكز لتنميته، وتلحق الإدارة الرديئة للموارد الطبيعية الشحيحة، ولاسيما المياه، والأراضي الزراعية، والطاقة، والمناطق الساحلية، الضرر بنوعية الحياة والاستقرار الاجتماعي.

ودفعت هذه الهموم بالدول المتوسطية إلى إطلاق جهود تعاونية واسعة لتصميم استراتيجية متوسطة للتنمية المستدامة، وشملت هذه العملية الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومدوبي القطاع الخاص والمجتمع المدني. علماً بأن الكثير من هذه الجهات هي أطراف نشطة بالفعل في اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة وخطة عمل البحر المتوسط. وعُرضت الاستراتيجية التي أسفرت عنها هذه الجهود على الاجتماع الرابع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بهدف إقرارها.



تدهور مقلق

وحذّر الاستراتيجية من أن التدهور البيئي أخذ في التصاعد، وأنه أدى إلى إطلاق الجهات لا رجعة عنها. فهناك ضياع للأراضي الزراعية القيّمة بفعل العمران والملوحة، وتعاني نسبة تزيد على ٨٠ في المائة من المناطق القاحلة والجافة من التصحر. علماً بأن عواقب ذلك ستزيد بسبب التغير المناخي، وتواجه موارد المياه الشحيحة والمستخدمة بصورة جائرة التهديد بالنضوب أو التدهور. وتنحدر المستويات المعيشية والصحية الحضرية بفعل اكتظاظ حركة المرور والضوضاء، ورداءة نوعية الهواء، وزيادة السرعة في توليد النفايات، وتعاني المناطق الساحلية والبحر من التلوث، وتواجه خطوط الساحل أنشطة العمران وأو التعرية، في حين تُستنفذ الموارد السمكية، وتزعزع سمات المناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي في الإقليم بسبب فرط الاستغلال.

ومن المنتظر أن تتصاعد الضغوط البيئية على المناطق الساحلية على مدى السنوات العشرين القادمة تصاعداً شديداً، ولاسيما في مجالات السياحة. إذ سيرتفع عدد السياح بمقدار ١٣٧ مليون سائح، بينما يتوقع أن يرتفع النقل بنسبة تزيد على الضعف من حيث الحجم، ومن المحتمل أن تكون هناك تنمية حضرية لتوفير المسكن لنحو ٣٣ مليون ساكن جديد، وهو ما سيؤدي إلى توسع حضري وإلى مرافق أساسية أضخم للطاقة.

ومن المرجح أن يقود الاتساع المتواصل في الأنماط غير المستدامة من الإنتاج والاستهلاك إلى زيادة تكاليف التدهور البيئي بشكل هائل. علماً بأن هذه التكاليف تعادل ما بين ٣ و٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لبيانات البنك الدولي. وليس بمقدور الشمال امتصاص ضغط الهجرة الشديد من البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية التي تواجه الحاجة إلى خلق أكثر من ٣٠ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٢٥.

وتعاني معظم البلدان المتوسطية، التي افتقرت إلى الدينامية على مدى السنوات العشرين إلى الثلاثين الماضية بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى في العالم، من معدلات بطالة تتراوح عموماً بين ٨ و٢٥ في المائة، وفقاً لما يراه الخبراء الاستراتيجيون. ويرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بوضع العمالة، وكذلك بالتحويلات المؤدية إلى تهميش فئات من المجتمع، مثل التحول السريع للغاية الذي تشهده القطاعات الزراعية، والحرفية، والريفية.

من المرجح أن يقود الاتساع المتواصل في الأنماط غير المستدامة من الإنتاج والاستهلاك إلى زيادة تكاليف التدهور البيئي بشكل هائل





INFORAC

أربعة أهداف

وطبقاً للاستراتيجية فإن من الواجب الأُنظر إلى البيئة على أنها قيد إضافي. بل ينبغي أن تعتبر قوة محرّكة، وأصلاً، وحافزاً. وتحدد الاستراتيجية أربعة أهداف ترمي إلى تنشيط التقدم نحو الاستدامة في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وفي مجال التسيير. وهذه الأهداف هي:

- (١) المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الأصول المتوسطة.
- (٢) الحد من التفاوت الاجتماعي عبر تنفيذ الأهداف الإيمائية للألفية وتعزيز الهويات الثقافية.
- (٣) تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- (٤) تحسين التسيير على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية.

وتصب الاستراتيجية اهتمامها بشكل خاص على إدماج الهموم البيئية في القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والثقافية على النحو اللائق. وكأساس لبناء عملية إقليمية دينامية للتنمية المستدامة، فإن الاستراتيجية توضح الاحتياجات والتحديات البارزة في الإقليم، ثم تحدد أربعة أهداف رئيسية ومجموعات من التدابير المزمعة في سبعة ميادين عمل أساسية تحظى بالأولوية.

سبع أولويات

ويتطلب إحراز تقدم حقيقي العناية بسبعة ميادين تتسم بالأولوية وتعتمد على بعضها البعض وهي:

- (١) تحسين إدارة الموارد المائية والطلب عليها؛
- (٢) تحسين الاستخدام الرشيد للطاقة، والتوسع في استعمال الطاقة المتجددة، والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه؛
- (٣) الحركة المستدامة عبر الإدارة المناسبة للنقل؛
- (٤) السياحة المستدامة كقطاع اقتصادي قائد؛
- (٥) التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛
- (٦) التنمية الحضرية المستدامة؛ و
- (٧) الإدارة المستدامة للبحر، والمناطق الساحلية، والموارد البحرية.

وقد اختيرت الميادين ذات الأولوية هذه بالنظر لتعرضها الشديد للخطر بفعل الاتجاهات غير المستدامة، ولأهميتها الحاسمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وما لها من إمكانيات واسعة للتحسن؛ ولأنها تعتبر جاهزة للعمل ومعالجة من كل أوجه القصور المتعلقة بالتسيير والتكامل التي ينبغي معالجتها ليتمكن الإقليم من تصحيح مسار التدهور الحالي.



تصب الاستراتيجية
اهتمامها بشكل خاص
على إدماج الهموم البيئية
في القطاعات الرئيسية
للتنمية الاقتصادية، مع
مراعاة الأبعاد الاجتماعية
والثقافية على النحو
اللائق

خطط العمل الوطنية: ضوء أخضر للحد من التلوث



FOUAD ABOUSAMRA

لتنفيذ عدد من الأنشطة الميدانية. وتقدمت جهات مانحة أخرى. مثل الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية. بمساهماتها أيضاً بحيث وصلت القيمة الإجمالية للميزانية إلى ١٢ مليون دولار. وكان الإسهام البارز للمشروع هو إعداد خطط العمل الوطنية لمعالجة أمر التلوث البري.

وقد أُجرت الآن خطط العمل الوطنية لكل بلدان المتوسط. وتعرض هذه الخطط سياسات وتدابير يمكن أن يعتمدها كل

بلد للحد من التلوث بما يتماشى مع الأرقام المستهدفة لبرنامج العمل الاستراتيجي.

وبعد مداولات واسعة. أقر الاجتماع الرابع عشر للأطراف المتعاقدة في بورتوروز بالأهمية العظمى لخطط العمل الوطنية. واعتمدها رسمياً على أن تُدمج في الخطط الإنمائية الوطنية.

مركز متين

وقد استفادت جهود إعداد خطط العمل الوطنية على خير وجه مما نفذته برنامج مدبول من أنشطة خضيرية شملت إصدار خطوط توجيهية ووثائق معنية بالسياسات والجوانب التقنية. وإرساء برامج لبناء القدرات. وجمع معلومات عن الانبعاثات والإطلاقات.

وتميزت جهود إعداد خطط العمل الوطنية على وجه الخصوص بالانخراط الواسع لكل الجهات المعنية فيها. ففي كل بلد جلست السلطات الوطنية والمحلية، والقطاع الصناعي. والمنظمات غير الحكومية. حول مائدة واحدة لمناقشة الأولويات. والتدابير المحتملة. والفرص المتاحة للاستثمار. وأدى نجاح هذه الجهود إلى إقامة علاقة شراكة استراتيجية جديدة لرفق البيئة العالمية. تضم البنك الدولي وعدداً كبيراً من المنظمات الدولية. لمساندة تنفيذ خطط العمل الوطنية على المدى البعيد.

وثمة آفاق إيجابية أخرى تكمن في التضافر المنتظر مع المبادرة الجديدة للاتحاد الأوربي المسماة "Horizon 2020"، التي تتبنى أهدافاً وأرقاماً مستهدفة مشابهة للغاية للحد من التلوث في إقليم المتوسط.

ومن المنتظر أن تسفر عملية تنفيذ خطط العمل الوطنية. بما تتضمنه من آليات متأصلة لتبادل المعلومات. ونقل التقنية. وترويج التقنية النظيفة. والمشاركة العامة. والتمويل المستدام. عن تعزيز التنمية الاقتصادية. والتفانية. والاجتماعية على المستوى المحلي بشكل كبير. مما يشكل إسهاماً محسوساً على طريق تحقيق التنمية المستدامة.

تخضع البيئة البحرية المتوسطية منذ عهد بعيد لضغط شديد نتيجة التلوث الناجم عن الأنشطة البشرية. ويرجع الجزء الأعظم من هذا التلوث. أي نحو ٨٠٪. بالدرجة الأولى إلى الضغوط السكانية. والنمو الحضري. والأنشطة الصناعية والزراعية.

وكان من بين أبرز الإنجازات التي حققتها خطة عمل البحر المتوسط في كفاحها المتواصل ضد التلوث البري صياغة برنامج العمل الاستراتيجي للتصدي للتلوث الناجم عن الأنشطة البرية واعتماد الأطراف المتعاقدة لهذا البرنامج.

ويشكل البرنامج المذكور المركز اللازم لقيام البلدان المتوسطية بتنفيذ بروتوكول الأنشطة البرية على مدى العقد المقبلين. ويمثل البرنامج مبادرة عملية لتوجه لتحديد الفئات المستهدفة ذات الأولوية من المواد والأنشطة التي ينبغي أن تزيلها البلدان المتوسطية أو تضبطها ضمن إطار زمني محدد. وقد صيغت الأرقام المستهدفة للحد من التلوث وإزالته تدريجياً بما ينسجم مع الاتفاقيات والبرامج الإقليمية والدولية المعنية. مثل توجيهات الاتحاد الأوربي وسياساته واستراتيجياته. واتفاقيتي ستوكهولم وبازل.

وترتبط الأنشطة البرية التي يُعنى بها برنامج العمل الاستراتيجي بالحد من التلوث البلدي والصناعي. وتنصب مساهمته المتصلة بالتخفيف من التلوث البلدي على توفير المساعدة التقنية. مثل الخطوط التوجيهية لإنشاء مصانع المعالجة. وبناء القدرات اللازمة لتشغيلها وصيانتها. ومنذ عام ٢٠٠٣ عني البرنامج بالتلوث الصناعي وذلك بإعداد السياسات والأسس التقنية اللازمة لتحقيق خفض ملموس لهذا التلوث. وتم استحداث ميزانية قاعدية وطنية للانبعاثات والإطلاقات واختبارها كنقطة مرجعية يجري على أساسها الحد من مدخلات التلوث كنسب مئوية.

وبعد اعتماد برنامج العمل الاستراتيجي. أقر مرفق البيئة العالمية المشروع المتوسطي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وساهم بمبلغ ٦ ملايين دولار



CHIRAC

ترتبط الأنشطة البرية الرئيسية التي يُعنى بها برنامج العمل الاستراتيجي بالحد من التلوث البلدي والصناعي

التنوع البيولوجي التنوع البيولوجي

حماية التنوع البيولوجي في المتوسط

تلتزم الأطراف المتعاقدة باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتصحيح المسار الانخفاض في التنوع في المتوسط ولنسخ الحياة من جديد في خطة العمل المتعلقة بذلك.

وسعيًا وراء التخفيف من أثار التهديدات المعقدة المحدقة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي في المتوسط. فقد اعتمدت الأطراف المتعاقدة عام ٢٠٠٣ برنامج عمل استراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي في المتوسط (SAP BIO)، الذي تم وضعه عبر نهج تشاركي شمل الجهات المعنية على المستويات الوطنية والإقليمية.

ويشكل هذه البرنامج خطوة أخرى على طريق تطوير سياسة إقليمية إزاء التنوع البيولوجي. ويحدد هذا البرنامج الأولويات من حيث الأرقام المستهدفة، والغايات، والتدابير التي ينبغي اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية لتنفيذ بروتوكول المناطق المتمتع بحماية خاصة والتنوع البيولوجي، بغية حماية وصون قيم التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

ومن بين أبرز القضايا التي يهتم بها بروتوكول المناطق المتمتع بحماية خاصة والتنوع البيولوجي وبرنامج العمل الاستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي في المتوسط حماية وصون الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة.



ANGELA LOPEZ GARCIA/WINEP / STILL PICTURES

تدابير عاجلة لإنقاذ فقمة البحر

وكجزء من إعلان بورتوروز، أقر الوزراء والمسؤولون الحكوميون في ٢١ بلدًا متوسطيًا بالإضافة إلى الجماعة الأوربية سلسلة من التدابير الرامية إلى منع انقراض فقمة البحر المتوسطية وحماية موائلها.

وتندرج هذه الفقمة المعروفة باسم *Monachus monachus* في عداد أشد الأنواع الشديدة المعرضة للخطر في العالم. وقد انكمش توزيعها انكماشاً كبيراً في العقود الأخيرة. ويتمركز الجانب الأكبر من عشائرها العالمية (ما بين ٣٨٠ و ٥٠٠ فقمة تقريباً) في موقعين فحسب حالياً، وتعيش معظم هذه الفقمة في شرق المتوسط (٢٤٦/٣٠٠ في اليونان). أما البقية فتتمركز في شمال شرق الأطلسي مقابل سواحل أفريقيا الشمالية الغربية.

وتعتبر الأنشطة البشرية السبب الرئيسي في انخفاض أعداد الفقمة، وهي تشمل القتل المتعمد، وأنشطة الصيد، وإفلاق الموائل.

وتحظى فقمة البحر بالحماية القانونية في كل البلدان الواقعة ضمن نطاق توزيعها تقريباً. على أنه ما تزال هناك ثغرات مهمة في عملية إنفاذ القوانين، وتمس الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل يجمع بين حملات التوعية الموجهة إلى الصيادين وإنفاذ التشريعات واللوائح المناسبة.

وبالإضافة على ذلك فإن عدد المواقع المحمية التي تشتمل على موائل الفقمة ما يزال محدوداً للغاية في المتوسط. كما أن المواقع القائمة لا تنعم على الدوام بالإدارة المناسبة. وثمة إقرار بأن توفير الحماية والإدارة للموائل المهمة لفقمة البحر يندرج في عداد الأولويات.

وعلى الرغم من حالة التهديد الخطير التي تواجه الفقمة، فإن المعارف الأساسية المتاحة بشأن حجم العشائر وبارامتراتهما، واستخدام الموائل، والتنقل، نزرة نسبياً. ويشكل هذا الافتقار إلى الدراية عقبة في وجه تحديد تدابير الصون الوافية، ومع ذلك فإن المستطاع اتخاذ تدابير إدارة سليمة بالفعل بناء على المعارف الحالية.



CEB-HABITAT/FEDEZ DE LARRINOA

الشراكة، والرؤية، والمساءلة

اعتمد اجتماع بورتوروز برنامج عمل رئيسي لخطة عمل البحر المتوسط على شكل توصيات. وتشمل هذه التوصيات إعداد بروتوكول جديد بشأن الإدارة المتكاملة، وعقد اجتماع استثنائي لجهات الارتباط حول تقييم خطة العمل، واعتماد الاستراتيجية المتوسطية، وحماية السلاحف البحرية، وبذل جهود مكثفة لتوعية الرأي العام.

وأكد اجتماع بورتوروز الحاجة إلى المصادقة على الصكوك القانونية لخطة عمل المتوسط وأوصى بالقبول الفوري للتعدلات المدخلة على الاتفاقية وعلى بروتوكولاتها الرئيسية. وحث البلدان على مساعدة بعضها البعض، ولاسيما مساعدة الدول الأكثر تعرضاً للتأثر، على بناء قدراتها التقنية واللوجستية، وخصوصاً لمكافحة التلوث.

وأوصت الدول المتوسطية أيضاً بالانطلاق على طريق إعداد بروتوكول جديد بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كي ينظر فيه الاجتماع الخامس عشر للأطراف المتعاقدة في عام ٢٠٠٧ ويوافق عليه.

وحثت الأطراف المتعاقدة كذلك على بذل جهود جديدة لوضع قواعد بشأن المسؤولية والتعويض، ولاسيما فيما يتصل بتلوث البيئة البحرية على نحو ما هو محدد في اتفاقية برشلونة. كما اقترحت إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية من الخبراء القانونيين والتقنيين لاقتراح قواعد وتدابير ملائمة .

وأعربت الأطراف المتعاقدة أيضاً عن رغبتها في وضع آلية امتثال كاملة لاتفاقية برشلونة لاعتمادها في الاجتماع المقبل، وأوصت بتمديد مهمة الفريق العامل المعني بهذه المسألة.

وفيما يتصل بالإطار المؤسسي لخطة عمل البحر المتوسط، فقد وافق اجتماع الدول المتوسطية في بورتوروز على تحويل مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد إلى مركز الأنشطة الإقليمية للمعلومات، وسيشتمل عمل هذا المركز تطوير بنية أساسية لإدارة المعلومات المشتركة (معلومات خطة عمل البحر المتوسط) لدعم أنشطة المعلومات والاتصالات عبر خطة عمل البحر المتوسط. بما في ذلك الإدارة والارتقاء الدوري بالموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، ونظام معلومات مدبول، ونظام إبلاغ خطة عمل البحر المتوسط.

وسيسعى المركز أيضاً إلى إقامة شراكات لتعزيز المشاركة الجماهيرية وزيادة الوعي بأهداف وأنشطة خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة، وتنظيم جائزة بيئة البحر المتوسط كحدث سنوي.



سيعمل مركز الأنشطة الإقليمية الجديد للمعلومات على تشجيع المشاركة العامة وتعميق الوعي



دعت الأطراف المتعاقدة إلى اعتماد قواعد بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتصل بالتلوث البحري



سيتم إعداد بروتوكول متوسطي جديد بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

توصيات توصيات



LINEP / STILL PICTURES

ستتعاون خطة عمل البحر المتوسط مع الإتحاد الأوربي للقضاء على التلوث في المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠



ANGELA LOPEZ GARCIA / LINEP / STILL PICTURES

من المزمع التعاون مع مرفق البيئة العالمية في ميداني الحد من التلوث وصون التنوع البيولوجي



CERVAI MAURIZI/UNEP / STILL PICTURES

حث الاجتماع على تنفيذ خطط العمل الوطنية للحد من التلوث الناجم عن المصادر البرية



© MARKO PREM

اعتمدت الدول استراتيجية لمنع التلوث من السفن والتصدي له

وطلبت الأطراف المتعاقدة إلى الأمانة عقد اجتماع استثنائي لجهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط لتقديم توصيات إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة في عام ٢٠٠٧ بعد استعراض التقييم الخارجي لخطة عمل البحر المتوسط. وسيكون من بين الموضوعات الرئيسية المدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع مناقشة مشروع الرؤية والبيان الاستراتيجي اللذين أعدتهما أمانة الخطة.

وفيما يتصل بلجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أوصى اجتماع بورتوروز الأطراف المتعاقدة باعتماد برنامج عملها وتوفير الدعم التقني والمالي لتنفيذ أنشطة اللجنة على الصعيدين الإقليمي والوطني. كما أن التوصيات تنص على ضم عدد من السلطات المحلية، والهيئات الاجتماعية والاقتصادية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية إلى اللجنة كمندوبين عن المجتمع المدني.

وستعزز خطة عمل البحر المتوسط من التعاون مع الإتحاد الأوربي في ضوء توصية أخرى تسعى إلى تحقيق التضافر بشأن المسائل الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك عبر عقد الاجتماعات على أعلى المستويات، ومساندة أنشطة المفوضية الأوربية بشأن البيئة في إقليم المتوسط. وستغدو الأمانة طرفاً فاعلاً بارزاً في المبادرة الأوربية المتوسطية لـ "القضاء على التلوث" بحلول عام ٢٠٢٠ وإنشاء برنامج عمل مشترك مع الوكالة الأوربية للبيئة بالإضافة إلى البرنامج الحالي مع المفوضية الأوربية.

ورحبت الأطراف المتعاقدة وأيدت التعاون مع مرفق البيئة العالمية، ولاسيما الاستراتيجية المتوسطية بالشراكة التي ستسهم إسهاماً كبيراً في الحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي.

وبشأن برتوكول المصادر البرية للتلوث حث اجتماع بورتوروز الدول على إقرار خطط العمل الوطنية، ودعمها. وحشدت الموارد الضرورية لها. كما طلب إليها الموافقة على إنشاء فريق مهمات إقليمي لتيسير التعاون لنقل تقانات مكافحة التلوث، وتقديم بعدد من التوصيات حول الحد من التلوث البلدي الناجم عن مياه المجاري، وتلوث الهواء، والتلوث الصناعي، وكذلك بشأن الرصد.

واعتمدت الأطراف المتعاقدة الاستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري من السفن والتصدي له (المركز الإقليمي للتصدي لتلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ) مع إمكانية زيادة عدد الموظفين لهذه الغاية عام ٢٠٠٨. وستعد الأمانة خطوطاً توجيهية بشأن التلوث الناجم عن أنشطة مراكب النزهة بحيث يمكن للاجتماع المقبل لجهات اتصال المركز الإقليمي للتصدي لتلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ رفعها إلى الاجتماع المقبل للأطراف المتعاقدة لاعتمادها.

ووافقت الدول المتوسطية والمجموعة الأوربية على عدد من خطط العمل حول التنوع البيولوجي والمناطق المتمتعة بحماية خاصة. وبالإضافة إلى الخطوات المتخذة لحماية فقمة البحر، فقد أوصت الدول باتخاذ

إجراءات قانونية لحماية مواقع التفريخ المعروفة للسلاحف البحرية وما جاورها، وكذلك المناطق الأخرى التي تتجمع فيها هذه السلاحف.

واقترحت الأطراف المتعاقدة كذلك إجراء دراسات رائدة لاختبار الطرق اللازمة للحد من الصيد العرضي للسلاحف ونفوقها في مصايد الأسماك.

وفيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل لصون الحيتانيات في البحر المتوسط، حثت الأطراف المتعاقدة لخطّة عمل البحر المتوسط على إنشاء وتوسيع المناطق البحرية والساحلية المحمية خصوصاً للحيتانيات، وكذلك وضع خطط تفرض حظراً على الصيد بالشباك العائمة.

وكجزء من خطة العمل المعنية بصيانة الأعشاب البحرية في البحر المتوسط طلب إلى الأمانة مساعدة البلدان على وضع قوائم جرد ورسم خرائط لتشكيلات المروج البحرية والأعشاب البحرية، ولاسيما شعاب حواجز Posidonia، وتشكيلات السطح العضوية، والمصاطب (منصات بطنيات الأقدام الدودية المغطاة بالطحالب الرخوة) وبعض أحزمة Cystoseira (طحالب). كما دعت الدول أعضاء خطة عمل المتوسط إلى اتخاذ التدابير لصيانة الأسماك الغضروفية (Chondrichthyans) وأنواع الطيور المهددة، وكذلك رصد الأنواع المكتسحة.

ومن بين المواقع الموصى بإدراجها ضمن القائمة المحمية، اختارت دول خطة عمل البحر المتوسط ما يلي:

- المحتجز البحري The Banc des Kabyles
- جزر The Habibas
- منطقة البحرية المحمية The Portofino

وبغية تعزيز جهود مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء في ميدان البيئة والتنمية، فقد حثت الأطراف المتعاقدة السلطات الوطنية والمحلية على إجراء تقدير لقدرة استيعاب الأنشطة السياحية في مناطقها، ووافقت على مساندة الجهود الساعية إلى مكافحة تدهور الأراضي.

وينبغي على الأمانة الترويج لاستخدام تقديرات الطاقة الاستيعابية كأداة للتنمية المستدامة للسياحة، وأن تساند السلطات المحلية في تنفيذ الخطوط التوجيهية للإدارة المستدامة لموارد المياه الحضرية، وأن تسعى لإرساء علاقات شراكة جديدة مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية بشأن تدهور الأراضي.

وسيصب مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء أنشطته المواضيعية على المناطق التي يمكن فيها لخطة عمل المتوسط أن توفر الفائدة وهي: مؤشرات التنمية المستدامة وتحليل الاتجاهات، وجرد الممارسات المثلى وأدوات السياسات المتعلقة بإدارة الطلب والتنمية المتكاملة، واقتسام الخبرات المتوسطة.



JAN SCHLITZ/UNEP / STILL PICTURES

أوصت الدول باتخاذ إجراءات قانونية لحماية مواقع تفريخ السلاحف البحرية



WAT/UNEP / STILL PICTURES

حثت دول خطة عمل البحر المتوسط على إنشاء وتوسيع المناطق البحرية والساحلية المحمية للحيتانيات



© MARKO PREM

دعت الأطراف إلى تقدير طاقة استيعاب الأنشطة السياحية حول البحر



© MARKO PREM

وافقت الدول على مساندة الأنشطة الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي في مختلف أرجاء المتوسط

شبابسون يتلقى وسام خطة عمل البحر المتوسط

مُنح السيد Lucien Chabason وسام خطة عمل البحر المتوسط خلال اجتماع الأطراف المتعاقدة في بورتوروز وذلك اعترافاً بخدماته الممتازة والمتفانية على رأس أمانة اتفاقية برشلونة خلال السنوات العشر (١٩٩٤-٢٠٠٤) التي أمضاها كمنسق لخطة عمل البحر المتوسط.

وتُقدم الأطراف المتعاقدة هذه الميدالية إلى الشخصيات التي تساهم في النهوض ببيئة البحر المتوسط.

وقد أصبح السيد Chabason الآن الرئيس الجديد للخطة الزرقاء، وهي أحد مراكز الأنشطة الإقليمية التابعة لخطة عمل المتوسط.



INFORAC

جائزة البحر المتوسط للبيئة

أنشئت هذه الجائزة عام ٢٠٠٥ لتكريم أفضل الأفلام والصور المعنية بالهموم البيئة في حوض المتوسط.

وقد أُعلن في بورتوروز عن أسماء الفائزين الأوائل الذين تم اختيارهم من بين ٤٠٠ عمل من ٦١ بلداً. والفائزون، من اليسار إلى اليمين، هم: Nicolas Salis (فرنسا) عن فيلم R. Mertonensis؛ و Christian Ostermann (ألمانيا) عن فيلم Der Durstige؛ و Planet- Kampf Ums Wasser؛ و Leonardo Blanco (إسبانيا) عن صورة My world.



INFORAC

مستقبل مستدام للمتوسط

أطلقت الخطة الزرقاء، وهي أحد مراكز الأنشطة الإقليمية التابعة لخطة عمل البحر المتوسط، تقريراً دقيقاً وموثوقاً عن التقدم الذي أحرزته البلدان المتوسطية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وعن التحديات المتبقية. وهذا التقرير، الذي يحمل عنوان "مستقبل مستدام للمتوسط"، هو التقرير الشامل الثاني عن البيئة والتنمية في حوض المتوسط الذي تعده الخطة الزرقاء بناء على طلب الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة. ويأتي التقرير المذكور بعد خمسة عشر عاماً من التقرير الأول الذي صدر تحت عنوان "الخطة الزرقاء: صور مختلفة لمستقبل حوض البحر المتوسط" (١٩٨٩).

ويصف تقرير عام ٢٠٠٥ العوائق السياسية، والمالية، والثقافية التي تعترض طريق الاستدامة، مثل اتساع التباين بين السواحل المتوسطية الشمالية والجنوبية، واستمرار النمو السكاني في الشواطئ والمدن الساحلية، والإجهاد المائي، وفقد الأراضي الزراعية، وتوليد النفايات، وتوسع حركة النقل البحري. ويثني التقرير على الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة باعتبارها خطوة أولى مهمة لمعالجة هذه المشكلات، ولكنه يحذر من الأمر يقتضي منذ زمن بعيد اتخاذ تدابير ذات مصداقية للتصدي للأسباب الجذرية لتدهور البيئي. ويدعو التقرير إلى تعزيز الكفاءة الإيكولوجية في قطاعات مثل الطاقة، والزراعة، والصناعة، والنقل، والسياحة. ويوصي التقرير بتقوية حماية الأقاليم الساحلية وزيادة التمويل للحد من التلوث.

ويمثل التقرير جهداً مشتركاً لفريق الخطة الزرقاء، ومراكز الأنشطة الإقليمية الأخرى التابعة لخطة عمل البحر المتوسط، ومئات الخبراء من مختلف أرجاء المتوسط، بمساندة الحكومة الفرنسية، والمفوضية الأوروبية، والوكالة الأوروبية للبيئة.

ويحلل تقرير الخطة الزرقاء التحولات التي حدثت في العالم وفي إقليم المتوسط على مدى السنوات العشرين الماضية. ويتجاوز هذا التقرير نطاق التقدير، والتشخيص، والتحذير. فهو يحدد البدائل التي يكون فيها 'الكل فائز'، ويبيد عزمًا متيناً بالدعوة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لبناء إقليم متوسطي يتسم بالمسؤولية، والوحدة، والدينامية.

وتم تقديم المطبوع، المتاح باللغة الفرنسية أيضاً، في باريس في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٥. وعُرض رسمياً على الأطراف المتعاقدة خلال اجتماعها في بورتوروز، وسيطلق مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء بالتعاون مع مركز الأنشطة الإقليمية للمعلومات حملة دعائية لترويج المطبوع ولاسيما في بلدان المتوسط.



لقطات من الاجتماع الرابع عشر للأطراف المتعاقدة

لقطات من الاجتماع الرابع عشر للأطراف المتعاقدة

